الامام الحافظ شيخ الاسلام ابو محمد عبد الرحمن

ابن ابى حاتم الرازى

المتوفى سنة ٣٢٧ ﻫ/ ٩٣٨ م

كتاب بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخاري في تاريخه

للإمام الرازي

صُحح

عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة

فى

مكتبة احمد الثالث باستانبول [رقم ٦٢٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مقدمة المصحح ﴾

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد أن محمدا عبده و رسوله صلوات الله و سلامه على محمد وآله و صحبه . و بعد فان معرفة نقلة الاخبار و رواة الأحاديث و الآثار عليها مدار التميز بين الصحيح و السقيم و المقبول و المردود ، و من اهم فروعها معرفة ما وقع من الخطأ فى بعض كتب أسماء الرجال المتلقاة بالقبول و الاعتماد اذ قد يستند اليها فى ذلك الخطأ بناء على أنها أهل للاستناد . و كنت ذكرت فى مقدمة كتاب الجرح و التعديل لابن ابى حاتم الرازى و مقدمة كتاب موضح أوهام الجمع و التفريق لأبى بكر الخطيب البغدادى أن لابن أبى حاتم كتيبا جمع فيه تعقبات ابيه و ابى زرعة الرازيين على التاريخ الكبير للبخارى ، و كنت أحسبه جزءا صغيرا و ان عامة فوائده قد شملها كتاب الجرح و التعديل . ثم ان صديقى العزيز البحاثة المحقق الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع مدير مكتبة الحرم المكى و عضو مجلس الشورى فى الدولة السعودية العلية . و هو من أولى العناية البالغة بكتب الرجال

و تحقيق الأسانيد ، وقف على ذكر ذاك الكتيب فى فهرس المخطوطات المصورة للادارة الثقافية لجامعة الدول العربية فأخبرنى بذلك و ذكر لى أن المجموعة الجليلة (تاريخ البخارى ، و كتاب الجرح و التعديل ، و الموضح للخطيب) لا تتم إلا بهذا الكتاب ، و ان خدمتى لتلك الكتب تتقاضانى أن أقوم بخدمته ، و ان ما وفقت له دائرة المعارف العثمانية من طبع تلك الكتب لا تكمل إلا بطبعه .

ثم لم يمهل أن طلب صور ذاك الكتاب على نفقته الخاصة و لم اشعر الا و هو يقدم الىّ الصور .

١ - اسم الكتاب

وقع فى صدر هذه النسخة تسميته هكذا « بيان خطأ محمد بن اسماعيل البخارى فى التاريخ » و جاء اسمه فى ترجمة عباد بن عبد الصمد من لسان الميزان « كتاب خطأ البخارى » و فى التهذيب فى ترجمة حسين بن شفى « خطأ البخارى » و فى ترجمة على بن حفص المروزى « كتاب الرد على البخارى » و الأول هو المعتمد .

٢ - الموضوع و الفائدة

موضوع الكتاب على التحديد بيان ما وقع من خطأ او شبهه فى النسخة التى وقف عليها الرازيان من تاريخ البخارى . و الشواهد تقضى أن ابا زرعة استقرأ تلك النسخة من اولها الى آخرها و نبه على ما رآه خطأ او شبهه مع بيان الصواب عنده . و ترك بياضا فى مواضع . ثم تلاه أبو حاتم

فوافقه

فوافقه تارة و خالفه أخرى و استدرك مواضع . و اذ كان البخارى و الرازيان من اكابر أئمة الحديث و الرواية و أوسعهم حفظا و اثقبهم فهما و اسدهم نظرا فمن فائدة هـذا الكتاب أن كل ما فى التاريخ مما لم يعترضه الرازيان فهو على ظاهره من الصحة باجماعهم، و مثله بل أولى ما ذكرا انه الصواب و حكيا عن التاريخ خلافه و الموجود فى نسخ التاريخ ما صوباه . و من فائدته بالنظر الى المواضع التى هى فى نسخ التـاريخ على ما حكياه و ذكرا أنه خطأ معرفة الخلاف ليجتهد الناظر فى معرفة الصواب و كثير من ذلك لم ينبه عليه فى الجرح و التعديل و لا غيره فيما علمت .

٣ - النظر فى تعقبات الرازيين

وجدت المواضع المتعقبة على أضرب: الأول ما هو فى التاريخ على ما صوبه الرازيان لا على ما حكياه عنه و خطآه، و هذا كثير جدا لعله اكثر من النصف، و قد ذكرت فى مقدمة الموضح أن البخارى أخرج التاريخ ثلاث مرات و فى كل مرة يزيد و ينقص و يصلح، و استظهرت ان النسخة التى وقعت للرازيين كانت مما أخرجه البخارى لأول مرة، و هذا صحيح، و لكنى بعد الاطلاع على هذا الكتاب علمت انه لا يكفى لتعليل ما وقع فيه من هذا الضرب لكثرته، و لأن كثيرا منه يبعد جدا أن يقع من البخارى بعضه فضلا عن كثير منه، و تبين لى أن معظم التبعة فى هذا الضرب على تلك النسخة التى وقعت للرازيين، و على هـذا فوق ما تقدم شاهدان: الاول: ان الخطيب ذكر فى الموضح ج ١ ص ٧ هذا الكتاب ثم قال: «وقد حكى عنه فى ذلك الكتاب أشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب

بخلاف الحكاية عنه » و قد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ مختلفة الأسانيد الى البخارى . الثانى: ان أبا حاتم و هو زميل أبى زرعة و لا بد ان يكون قد اطلع على تلك النسخة و عرف حالها يقول فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب « و انما هو غلط من الكاتب » او نحو هذا راجع رقم ١٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٦٠٩ . يعنى أن الخطأ فيها ليس من البخارى و لا ممن فوقه و انما هو من كاتب تلك النسخة التى حكى عنها ابو زرعة ، و ثم مواضع أكثر مما ذكره الحمل فيها على الكاتب اوضح . قد يعترض هذا بما فى أول هذا الكتاب عن ابى زرعة « حمل الى الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن اسماعيل البخارى فوجدت فيه ... » و الفضل ابن العباس الصائغ حافظ كبير يبعد أن يخطىء فى النقل ذاك الخطأ الكثير. و قد ذكر انه كتب من كتاب البخارى و الظاهر انه يريد به نسخة البخارى التى تحت يده و الأوجه التى تحمل التبعة على تلك النسخة توجب أحد أمرين: الأول أن يكون الفضل بن العباس حين نقل النسخة لما يستحكم علمه و قد تكون نسخة البخارى حين نقل منها لا تزال مسودة فنقل و لم يسمع و لا عرض و لا قابل . الثانى أن تكون كلمة « كتاب محمد بن اسماعيل » فى عبارة ابى زرعة لا تعنى نسخة البخارى التى تحت يده و انما تعنى مؤلفه الذى هو التاريخ و تكون النسخة التى نقل منها الصائغ نسخة لبعض الطلبة غير محررة و انما نقلت عن نسخة أخرى مع جهل الكاتب و لم يسمع و لا عرض و لا قابل .

الضرب الثاني: ما اختلفت فيه نسخ التاريخ ففي بعضها كما حكاه أبو زرعة و خطّأه و في بعضها كما ذكر أنه الصواب، و الأمر في هذا محتمل، و موافقة بعض النسخ للنسخة التي وقف عليها أبو زرعة لا تكفي لتصحيح النسبة الى البخاري و لا سيما ما يكثر فيه تصحيف النساخ كاسم «سعر» يتوارد النساخ على كتابته «سعد».

الثالث: ما وقع في الموضع الذي أحال عليه ابو زرعة كما حكاه و في موضع آخر من التاريخ على ما صوبه، و هذا قريب من الذي قبله، لكن اذا حكى البخاري كلًّا من القولين من وجهه غير وجه الآخر فالخلاف من فوق. و قد يذكر البخاري مثل هذا و يرجح تصريحا أو ايماء و قد يسكت عن الترجيح، و لا يعد هذا خطأ، و البخاري معروف بشدة التثبت.

الرابع: ما هو في التاريخ على ما حكاه أبو زرعة و خطأه و لا يوجد فيه كما صوبه، و الأمر في هذا أيضا محتمل و لا سيما في المواضع التي تنفرد نسخة واحدة من التاريخ، و في المواضع التي يغلب فيها تصحيف النساخ و ما صحت نسبته الى البخاري من هذا فالغالب أنه كذلك سمعه، فان كان خطأ فالخطأ ممن قبله، و ما كان منه يكون أمره هينا كالنسبة الى الجد فان ابا زرعة يعدها في جملة الخطأ و قد دفع ذلك ابو حاتم في بعض المواضع - راجع رقم ٣٦، ٩٢، و قد يكون الصواب مع البخاري و أخطأ أبو زرعة في تخطئته، و قد قضى ابو حاتم بذلك في مواضع منها ما هو مصرح به في هذا الكتاب و منها ما يعلم من الجرح و التعديل - راجع رقم ١١، ٣٢، ٣٣، ٤٤، ٤٩ و بالجملة فقد استقرأت خمسين موضعا من اول الكتاب

فوجدته يتجه نسبة الخطأ الى ابى زرعة فى هذه المواضع الخمسة و لا يتجه نسبة الخطأ الى البخارى نفسه إلا فى موضع واحد هو رقم ٢٥ ذكر رجلا ممن أدركه سماه محمداً و قال الرازيان و غيرهما اسمه أحمد .

٤ - حكم الخطإ هنا

من الناس من عرف طرفا من علم الرواية و لم يحققه فسمع أن كثرة خطإ الراوى تخدش فى ثقته فاذا رأى هنا نسبة الخطإ الى البخارى أو ابى زرعة توهم أن هذا الخطأ من جنس ذاك ، و من الناس من يعرف الحقيقة و لكنه يتجاهلها لهوى له و الحقيقة هى أن غالب الخطإ الذى تتجه نسبته الى البخارى نفسه او الى ابى زرعة انما هو من الخطإ الاجتهادى الذى يوقع فيه اشتباه الحال و خفاء الدليل ، و ما قد يكون فى ذلك مما يسوغ أن يعد خطأً فى الرواية فهو أمر هين لا يسلم من مثله أحد من الأئمة و على كل حال فليس هو بالخطأ الخادش فى الثقة .

٥ - النسخة الأصل

وصفت النسخة فى فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية ج ٢ ص ٥١ بما يأتى « نسخة كتبت سنة ٧٢٨ بخط ابى بكر ابن على بن اسماعيل البهنسى الأنصارى الشافعى ٢٥ ق ، ٢٥ س ، ١٩ × ٢٦ [مكتبة] احمد الثالث [باستانبول] ٦٢٤ (١١) ضمن مجموعة من ١١٩ب/١٤٣ف ٦٦٧ ، و المجموعة كلها تتعلق بعلوم الحديث و الرواية و النسخة صالحة فى الجملة و عامة ما فيها من الخطأ يمكن تداركه كما ستراه ان شاء الله تعالى .

٦ - طريقتنا فى تحقيق الكتاب

الغالب فى هذه التعقبات أن تبدأ باسم رجل من المترجمين فى التاريخ ثم قد يكون الاعتراض متعلقا بذاك الرجل نفسه و قد يكون متعلقا باسم او معنى فى ضمن تلك الترجمة . و فى عدة مواضع لا يذكر اسم صاحب الترجمة بل تحكى عبارة من اثنائها و قد يتعلق بترجمة واحدة اعتراضان أو أكثر . و عملا باشارة الصديق الشيخ سليمان الصنيع الصائبة وضعت ارقاماً مسلسلة بحسب التراجم و وضعت عقب الرقم بين حاجزين رقم تلك الترجمة فى تاريخ البخارى المطبوع . و ما لم يذكر فيه اسم صاحب الترجمة أضفت الاسم بين حاجزين و راجعت تلك الترجمة فى التاريخ و فى الجرح و التعديل مع مراجعة مواضع أخر منهما و من غيرهما بحسب مايقتضيه الحال و علقت ما ظهر لى . و كثيراً ما تكون العبارة المحكية فى هذا الكتاب عن التاريخ غير مطابقة لما فى التاريخ المطبوع . و لم التزم بيان ذلك الا حيث يختلف المعنى اختلافا بينا و ما كان فى الأصل خطأ و بان لى أنه من خطأ النساخ اصلحته فى المتن و نبهت فى التعليق على ما وقع فى الأصل . و أسأل الله التوفيق

عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى